



السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (2010 – 2024)

د. عثمان سالم علي عبد المجيد *

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Monetary Policy and its Role in Addressing Inflation in the Libyan Economy for the Period (2010-2024)

Othman Salem Ali Abdulmajid *

Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

*Corresponding author

othmanothmanabdulmajid@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-04-23

تاريخ القبول: 2025-04-17

تاريخ الاستلام: 2025-03-03

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى فهم طبيعة السياسة النقدية وادواتها ، وتحليل واقع التضخم في الاقتصاد الليبي واسبابه، ومن تم تقييم مدي فعالية السياسة النقدية الليبية في الحد من التضخم ، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تقديم صورة واضحة عن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا ، كما تم استخدام المنهج القياسي والاحصائي في تحليل البيانات والاحصائيات المتعلقة بمعدلات التضخم والسيولة النقدية واسعار الفائدة وسعر الصرف في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي مر بفترات من الاستقرار النسبي ثم دخل في حالة من التدهور الحاد نتيجة للانقسام السياسي، ليعود لاحقاً لمحاولات الإصلاح والتوحيد، وكل ذلك ترك بصمته على قيمة العملة ومعدلات الأسعار ، كما عكست سياسات مصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة تأثير العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية. حيث شهدت البلاد تدهوراً في السياسة النقدية خلال الانقسام، بينما ساهمت جهود التوحيد لاحقاً في استعادة بعض الاستقرار، إلا أن التحديات ما تزال قائمة أمام المصرف في كبح التضخم، أظهرت نتائج نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى أن عرض النقد ($M2$) يؤثر بشكل معنوي وموجب على معدل التضخم (CPI)، حيث بلغت قيمة معامل التأثير 0.0019 عند مستوى معنوية ($P-value = 0.0000$)، ما يعكس وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ، وفي المقابل، لم يكن لسعر الصرف ($EXCH$) تأثير معنوي على التضخم، حيث بلغت قيمة $P = 0.7361$ ، مما يشير إلى ضعف تأثير هذا المتغير في النموذج المدروس، أظهر النموذج كفاءة عالية في التفسير، حيث بلغ معامل التحديد R^2 نحو 0.88، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 88% من التغيرات في التضخم خلال الفترة (2010-2024).

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، الاقتصاد الليبي، مصرف ليبيا المركزي، عرض النقود، سعر الصرف، الاستقرار الاقتصادي، التحليل الاقتصادي القياسي.

Abstract

This study aimed to analyze the nature of monetary policy and its instruments, investigate the dynamics of inflation in the Libyan economy, and evaluate the efficacy of Libyan monetary policy in curbing inflationary pressures. Employing a descriptive-analytical methodology, the research provided a comprehensive framework for understanding Libya's persistent economic challenges. Additionally, econometric and statistical techniques were utilized to analyze datasets encompassing inflation rates, monetary aggregates (M2), interest rates, and exchange rate fluctuations in Libya.

Key findings reveal that the Libyan economy experienced phases of relative stability followed by severe deterioration due to political fragmentation, with subsequent attempts at reform and reunification. These political shifts profoundly impacted currency valuation and price levels, as reflected in the Central Bank of Libya's (CBL) policy responses during the study period. Monetary policy effectiveness exhibited significant volatility: political and security instability during the division period (post-2014) led to policy degradation, while reunification efforts later contributed to partial stabilization. However, structural challenges persist in the CBL's ability to sustainably mitigate inflation.

Regression analysis (OLS method) demonstrated a statistically significant positive relationship between money supply (M2) and inflation (CPI), with a coefficient of 0.0019 (p-value = 0.0000), indicating that a 1-unit increase in M2 corresponds to a 0.19% rise in CPI. Conversely, the exchange rate (EXCH) exhibited no statistically significant impact on inflation (p-value = 0.7361), suggesting limited transmission mechanisms via this channel in the Libyan context. The model demonstrated strong explanatory power, with an R^2 of 0.88, implying that 88% of inflation variability between 2010 and 2024 is attributable to the included independent variables.

Keywords: Monetary policy, inflation, Libyan economy, Central Bank of Libya, money supply, exchange rate, economic stability, econometric analysis.

مقدمة

تعتبر السياسة النقدية احد الادوات الرئيسية التي يستخدمها المصرف المركزي للتحكم في العرض النقدي ومستويات الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما في ذلك السيطرة على التضخم ، حيث يمكن لهذه السياسة أن تلعب دورا رئيسيا في محاربة التضخم والحد منه من خلال عدة آليات أهمها التحكم في عرض النقود ، ورفع سعر الفائدة الذي يؤدي إلى تقليل الاقتراض وزيادة الادخار مما يقلل من السيولة في السوق ويحد من التضخم الناجم عن زيادة الطلب، كما يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في استقرار سعر الصرف مما يساعد في تقليل تكلفة الواردات والحد من التضخم المستورد.

أن التضخم في ليبيا ناتج من عدة عوامل اهم الاعتماد الكبير على الاستيراد من الخارج وتدبدب اسعار النفط بالإضافة الي العجز في الموازنة العامة وضعف القطاع الانتاجي، ومع هذه التحديات يصبح دور السياسة النقدية حاسما في محاولة كبح التضخم، ولكن على الرغم من الجهود المبذولة من قبل المصرف المركزي الا أنه لاتزال هناك العديد من المعوقات التي تحد من فاعلية السياسة النقدية ، لذلك تسعى هذا الورقة إلى دراسة دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ليبيا من خلال تحليل ادواتها وفعاليتها واستعراض التحديات التي تواجهها ، واقتراح حلول تعزز من قدراتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

المشكلة البحثية:

يعد التضخم من ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي خاصة في ظل ما شهدته البلاد من اضطرابات سياسية واقتصادية منذ عام 2011 والتي القت بظلالها على اداء الاقتصاد بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص، وقد بينت السياسات التي انتهجها المصرف المركزي للسيطرة على التضخم أن فاعليتها محل جدل بين الباحثين وبناء على ذلك تتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي : ما مدي فعالية السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة 2010 - 2024 في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من الدور الحاسم التي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة التي تواجهها ليبيا، كما يساهم في تحليل مدي فاعلية السياسة النقدية الليبية في الحد من التضخم مما يتيح لصانع القرار الاقتصادي اتخاذ اجراءات أكثر كفاءة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- 1 - فهم طبيعة السياسة النقدية وادواتها.
- 2 - تحليل واقع التضخم في الاقتصاد الليبي واسبابه.
- 3 - تقييم مدي فاعلية السياسة النقدية الليبية في الحد من التضخم.

فرضية البحث:

- 1 - يمكن للسياسة النقدية إذا طبقت بفاعلية أن تساهم في معالجة التضخم في ليبيا.
- 2 - لا يوجد تأثير معنوي لعرض (الفرضية العدمية) H_0 على معد (EXCH) أو سعر الصرف (M2) عرض النقود أو (CPL) التضخم.
- 3 - يوجد تأثير معنوي موجب (الفرضية البديلة) H_1 (CPL) على معدل التضخم (M2) لعرض النقود بشكل معنوي (EXCH) بينما لا يؤثر سعر الصرف على التضخم.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تقديم صورة واضحة عن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا واسباب التضخم وآثاره في الاقتصاد الليبي، كما تم استخدام المنهج القياسي والاحصائي في تحليل البيانات والاحصائيات المتعلقة بمعدلات التضخم والسيولة النقدية واسعار الفائدة وسعر الصرف في ليبيا.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في ليبيا هدفت الدراسة على تليل تأثير السياسة النقدية والمالية على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة 1970 - 2007 واستخدمت المنهج التحليلي في تحليل الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة بين المتغيرات وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للسياسات المالية والنقدية على التضخم.

الدراسة الثانية: فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية للاقتصاد الليبي نموذج (2019)

هدفت الدراسة إلى تقييم مدي فاعلية السياسة النقدية على السيطرة على التضخم في ليبيا خلال الفترة 1990 - 2010 واستخدمت المنهج التليل الاقتصادي الكمي باستخدام بيانات الفترة المددة وتوصلت الدراسة إلى أن فاعلية السياسة النقدية كانت مدودة في السيطرة على التضخم مع توصيات بتحسين أدوات السياسة النقدية وتعزيز استقلالية المصرف المركزي.

الدراسة الثالثة: دور سياسة سعر الصرف في رفع كفاءة السياسة النقدية دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990 - 2014.

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير سياسة سعر الصرف على فاعلية السياسة النقدية في ليبيا واستخدمت المنهج التليلي في تليل بيانات سعر الصرف والسياسة النقدية باستخدام نماذج اقتصادية قياسية وتوصلت الدراسة إلى أن استقرار سعر الصرف يساهم في تسين فاعلية السياسة النقدية في تقيق اهدافها مع توصيات بتبني نظام سعر صرف مرن.

الدراسة الرابعة: تقييم أداء وفاعلية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي دراسة تحليلية للفترة من 2001 - 2010.

هدفت الدراسة تقييم أداء السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي وفعاليتها خلال الفترة المذكورة واستخدمت المنهج التليلي في تليل البيانات اقتصادية ومالية متعلقة بأداء المصرف المركزي وتوصلت إلى وجود تحديات تواجه المصرف المركزي في تنفيذ سياسة نقدية فعالة مع توصيات بتعزيز قدرات المصرف وتطوير أدواته.

المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم المطلب الاول: مفهوم السياسة النقدية واهدافها وأدواتها

مفهوم السياسة النقدية:

هي الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطة النقدية بهدف التحكم في الكتلة النقدية (عرض النقود) وأسعار الفائدة لتحقيق اهداف اقتصادية كلية مثل استقرار الاسعار وتحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة والحفاظ على استقرار النظام المالي¹.

كما عرفت السياسة النقدية بأنها مجموعة التدابير والاجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطة النقدية لتنظيم حجم الكتلة النقدية بما يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد القومي وفقا لمبدئ الشريعة الاسلامية²

اهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والتي تختلف في أهميتها من دولة إلى أخرى حسب ظروف الاقتصاد في ذلك البلد ويمكن تلخيصها في النقاط التالية³:

1 – استقرار الاسعار يعد استقرار الاسعار من أهم الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية لان التضخم المرتفع يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود مما يضر بالاقتصاد، ولذلك يسعى البنك المركزي للحد من التضخم وتجنب الانكماش عن طريق التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة.

2 – تحقيق النمو الاقتصادي: تهدف السياسة النقدية إلى خلق بيئة نقدية مستقرة تساعد على تحفيز الاستثمار والانتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، كما أن السيولة المناسبة وأسعار الفائدة المنخفضة تشجع الافراد والشركات على الاقتراض والاستثمار.

3 – خفض معدلات البطالة: يتم خفض البطالة عن طريق تحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة عرض النقود وخفض اسعار الفائدة ويتم بذلك خلق فرص عمل جديدة وخفض البطالة، فزيادة الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى العمالة.

4 – تحقيق استقرار النظام المالي والنقدي: وذلك عن طريق حماية البنوك والمؤسسات المالية من الازمات ومنع التقلبات الحادة في الاسواق المالية والنقدية بالإضافة إلى بث الثقة في النظام المصرفي.

5 – تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: في بعض الاحيان تسعى السياسة النقدية في التأثير في سعر الصرف لجذب الاستثمارات الاجنبية أو لدعم الصادرات، فسعر الفائدة المرتفع قد يجذب رؤوس الاموال الاجنبية مما يحسن ميزان المدفوعات⁴.

وبذلك يمكن القول إن اهداف السياسة النقدية تتنوع بين تحقيق الاستقرار الداخلي سواء من حيث الاسعار أو النمو أو البطالة وتحقيق الاستقرار الخارجي المتمثل في سعر الصرف وميزان المدفوعات مع ضرورة تحقيق توازن بين هذه الاهداف حسب المرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد.

أدوات السياسة النقدية:

يمكن تقسيم ادوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة.

أولاً الادوات المباشرة: هي الادوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير المباشر على الكمية أو السعر للنقود وتشمل:

1 - ديب ميشيل (2005) : الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بيروت ، دار النهضة العربية، 2005، ص152
2 - الرويلي صالح: السياسة النقدية وادارتها في الاقتصاد الاسلامي، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004، ص95
3 - ديب ميشيل: مرجع سبق ذكره ، ص160
4 - عبد الحميد الغزالي: السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي، 1990، ص120

- 1 - تحديد سقف الائتمان: يحدد البنك المركزي الحد الأعلى للائتمان الذي يمكن أن تقدمه البنوك التجارية للسيطرة على السيولة النقدية.
- 2 - التوجيهات الادارية: يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة التوسع الائتماني أو تخصيص الائتمان لقطاعات معينة.
- ثانياً الادوات غير المباشرة:⁵ هي أكثر استخداماً حالياً وتؤثر عللاً المعروض النقدي بطريقة غير مباشرة وأبرزها:
 - 1 - عمليات السوق المفتوحة:⁶ وهي تدخل البنك المركزي في سوق الاوراق المالية عن طريق بيع أو شراء السندات الحكومية، ف شراء السندات يزيد المعروض النقدي فيحفز الاقتصاد ، أما بيع السندات فيقلل من المعروض النقدي فيحد من التضخم.
 - 2 - سعر الخصم:⁷ هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل الاقراض لها. فخفض سعر الخصم يسجع البنوك على الاقتراض مما يزيد السيولة، والعكس فإن رفع سعر الخصم يخفض من اقتراض البنوك مما يقلل السيولة.
 - 3 - نسبة الاحتياطي الالزامي:⁸ هي النسبة من ودائع العملاء التي يجب ان تحتفظ بها المصارف التجارية لدي المصرف المركزي ولا يجوز اقراضها. فرفع هذه النسبة يقلل من قدرة البنوك على الاقراض وبذلك يقلل المعروض النقدي، أما خفض هذه النسبة يزيد قدرة البنوك على الاقراض وبذلك يزيد المعروض النقدي.
 - 4 - التسهيلات الائتمانية والاقراض الهامشي:⁹ وهي منح البنوك قروضاً طارئة وفق شروط معينة لدعم استقرار النظام المصرفي.
- ثالثاً أدوات إضافية حديثة: مع تطور الانظمة المالية ظهرت أدوات جديدة مثل
 - 1 - التوجيه المستقبلي: وهو اصدار البنك المركزي تصريحات عن توجهاته المستقبلية بشأن اسعار الفائدة والسياسة النقدية للتأثير على توقعات الاسواق.
 - 2 - التيسير الكمي:¹⁰ هو شراء البنك المركزي لأصول مالية ضخمة لضخ السيولة في الاقتصاد في حالات الركود الشديد.

المطلب الثاني: مفهوم التضخم ومؤشراته واسبابه.

مفهوم التضخم:

على أنه الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوي العام للأسعار، والذي يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنفود بمرور الوقت¹¹.

ويعد من الظواهر الاقتصادية الكلية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي والنمو.

كما يعرف Samuelson بأنه ارتفاع شامل في اسعار السلع والخدمات وليس ارتفاعاً في سعر سلعة واحدة أو سلعتين فقط.¹²

⁵ - Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 12th

Edition, Pearson, 2019, pp389 - 392

⁶ - سامي السيد: السياسة النقدية وادواتها في الاقتصاد المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2016 ، ص115 - 132

⁷ - Abel, Andrew Bernanke, Ben S, and Croushore, Dean. Macroeconomics, 10th Edition, Pearson, 2020, p515

⁸ - Blanchard, Olivier. Macroeconomics, 7th Edition, Pearson, 2017, p149

⁹ - عبدالعزيز اسماعيل: السياسة النقدية وادارة الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، 2018، ص78 - 94

¹⁰ - Cecchetti, Stephen G, and Schoenhoitz, Kermit L. Money, Banking, and Financial Markets, 5th Edition, McGraw – Hill, 2020, p.456

¹¹ - عبد الحميد أحمد : الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر، ص45-49

¹² - Samulson , P , A , Nordhaus, W, D . 2010. Economics (19th ed.) New York: Mcgraw – Hill, p , 389

مؤشرات قياس التضخم:

توجد العديد من المؤشرات التي تقيس نسبة التضخم نذكر منها
اولاً مؤشر اسعار المستهلك: وهو المؤشر الذي يعد من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس التضخم حيث
يقيس التغير في اسعار سلة محددة من السلع والخدمات التي يستهلكها الافراد.¹³
انياً مؤشر اسعار المنتجين: يقيس التغير في اسعار السلع عند مرحلة الانتاج أو البيع بالجملة قبل أن تصل
للمستهلك النهائي.¹⁴
ثالثاً الانكماش الضمني للنتائج المحلي الاجمالي: يستخدم لقياس التغير في اسعار جميع السلع والخدمات
المنتجة محلياً ، ويشمل مكونات أوسع من مؤشر أسعار المستهلك.¹⁵
رابعاً مؤشر الاسعار الاساسي: هو مقياس للتضخم يستبعد العناصر شديدة التقلب مثل الغذاء والطاقة
للحصول على قراءة أكثر دقة للتغيرات السعرية الاساسية.¹⁶

أسباب التضخم:

هناك عدة أسباب للتضخم هي.

- 1 – التضخم الناتج عن زيادة الطلب: يحدث هذا النوع من التضخم عندما يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بشكل يفوق قدرة العرض على تلبية هذا الطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار. عندما يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات بشكل يفوق الطاقة الانتاجية فإن ذلك يؤدي إلى ضغط تصادي على الاسعار.¹⁷
- 2 – التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف: يحدث عندما ترتفع تكاليف الانتاج مثل الاجور وأسعار المواد الخام ، مما يدفع المنتجين إلى رفع الاسعار لتعويض الزيادة. ارتفاع تكلفة الانتاج يؤدي إلى نقل العبء على المستهلك عبر زيادة الاسعار وهو ما يسمى بتضخم التكاليف.¹⁸
- 3 – التضخم المستورد: يعتمد على استيراد السلع والخدمات من الخارج وعندما ترتفع اسعار هذه السلع عالمياً أو ترتفع أسعار صرف العملات الاجنبية ، ينتقل هذا الارتفاع إلى داخل الدولة. الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد تتأثر مباشرة بالتغيرات في الاسعار العالمية وسعر الصرف، مما يؤدي إلى تضخم مستورد.¹⁹
- 4 – الزيادة في عرض النقود: عندما تقوم الحكومة أو البنوك المركزية بزيادة المعروض النقدي بشكل غير متناسب مع الانتاج الحقيقي ، يؤدي إلى التضخم النقدي. زيادة الكتلة النقدية دون مقابل حقيقي في الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي التضخم.²⁰
- 5 – التضخم الناتج عن التوقعات: يحدث عندما يتوقع الناس استمرار ارتفاع الاسعار ، فيطالب العمال بزيادة الاجور، ويقوم المنتجون برفع الاسعار استباقياً. التوقعات المستقبلية لزيادة الاسعار قد تؤدي إلى خلق حلقة تضخمية ذاتية التغذية.²¹

13 - السعيد مصطفى: مبادي الاقتصاد ، عمان ، دار الحامد، 2020، ص112

14 - عبد الحميد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص49

15 - الموسوي خالد: التحليل الاقتصادي الكلي، بيروت، دار الرشد، 2017، ص101

16 - الرفاعي ساسي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية ، دمشق، دار اليقين، 2019، ص76

17 - عبد الحميد أحمد: مرجع سبق ذكره ، ص60

18 - الموسوي خالد: مرجع سبق ذكره، ص115

19 - السعيد مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص130

20 - الرفاعي سامر: مرجع سبق ذكره، ص88

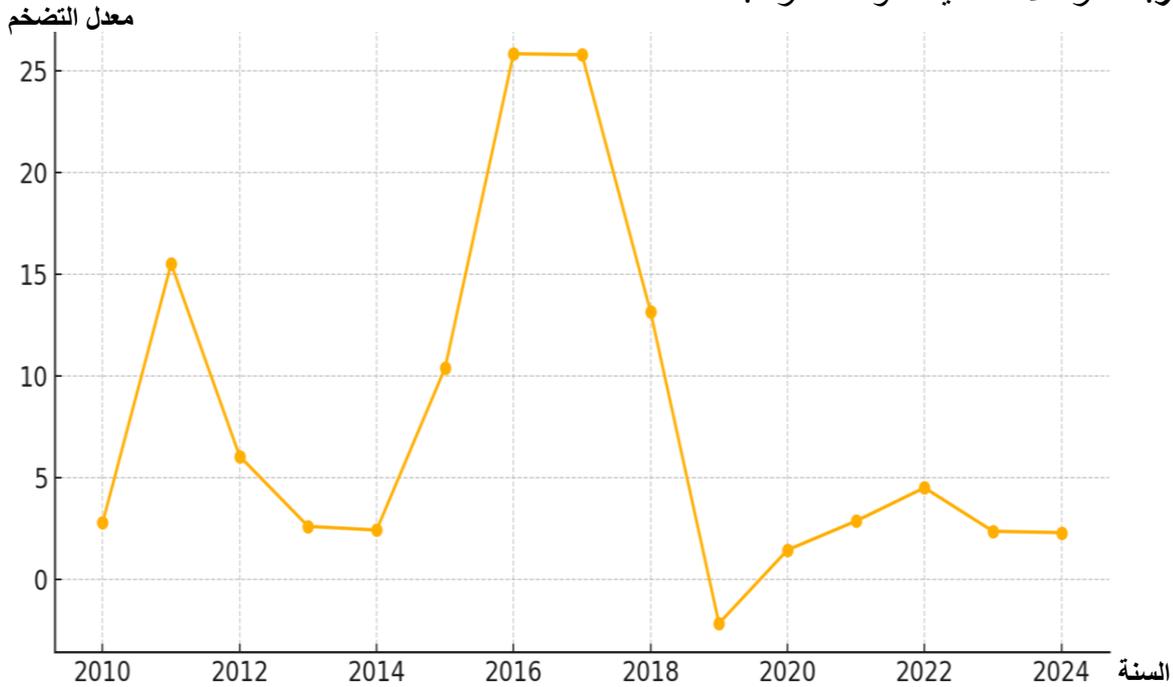
21 - عبد الحميد أحمد: مرجع سبق ذكره ، ص62

المبحث الثاني: واقع التضخم والسياسة النقدية في ليبيا.
المطلب الاول: تحليل معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2010 – 2024)
تم تحليل معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة من 2010 إلى 2024 استناداً إلى البيانات الرسمية من مصادر دولية ومحلية مع تسليط الضوء على أبرز المحطات الاقتصادية المؤثرة.

الجدول (1) تحليل معدل التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2010 – 2024)

السنة	معدل التضخم %
2010	2.80
2011	15.52
2012	6.06
2013	2.61
2014	2.43
2015	10.40
2016	25.85
2017	25.80
2018	13.17
2019	-2.16
2020	1.45
2021	2.87
2022	4.51
2023	2.37
2024	2.30

المصدر: النشرة الاقتصادية سنوات متفرقة.



الشكل (1) معدل التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2010 – 2024).

من عمل الباحث بناءً على معلومات الجدول رقم (1)

تحليل الرسم:

- شهدت الفترة من 2011 – إلى 2012 ارتفاعاً كبيراً في التضخم نتيجة الأحداث السياسية.
- في 2016 – 2017 سجل التضخم أعلى المستويات بسبب تدهور قيمة الدينار.
- في عام 2019 شهد انكماشاً اقتصادياً مع تضخم سلبي.
- عدم الاستقرار تدريجياً في 2023 و 2024 مع معدلات تضخم منخفضة.
سجلت معدلات التضخم في ليبيا تغيرات في السنوات السابقة، حيث كانت معدلات الأسعار مستقرة نوعاً ما قبل عام 2011 ولكن شهدت ليبيا ارتفاعاً حاداً في معدل التضخم في عام 2011 وصل إلى 15.52% بسبب الاضرابات السياسية والاقتصادية الناجمة عن الحرب التي وقعت في 2011، وتوقف انسياب السلع بين البلدان الليبية وغياب الأمن والرقابة على المحلات التجارية، ولكن سرعان ما عادت واستقرت الأسعار في الفترة "2014/2013/2012" ووصلت إلى نسبة 6.6% و 2.6% و 2.4% على التوالي، وذلك بسبب الاستقرار النسبي الذي حدث للاقتصاد الليبي وارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الصادرات مع ثبات الأسعار للمواد الاستهلاكية التي يتم استيرادها من الخارج والتي تمثل بند الواردات ومع توقف تصدير النفط وانخفاض الإيرادات النفطية وصلت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية حيث وصلت في نهاية عام 2016 و عام 2017 نسبة 35.8% هذا الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار الذي صاحبه عجز في الميزانية العامة وخلل في ميزان المدفوعات وانخفاض في قيمة الدينار الليبي ، وفي عام 2019 سجلت ليبيا معدل تضخم سلبي (- 2.16%) مما يشير إلى انخفاض في الأسعار وهو أمر نادر في الاقتصاد الليبي، ومع حلول عام 2024 بلغ معدل التضخم 2.3% مع استقرار نسبي في الأسعار المقارنة بالسنوات السابقة.

المطلب الثاني: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

يعتبر مؤشر سعر المستهلك المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين وتبين تقارير مؤشر سعر المستهلك التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة ويسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة²². ويعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الافراد، منذ عام 2010 وحتى عام 2024، وقد شهدت ليبيا تقلبات كبيرة في هذا المؤشر نتيجة لظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ليبيا (2010 – 2024):²³

لقد كانت معدلات التضخم مستقرة نوعاً ما مع زيادة طفيفة في الأسعار في عام 2010 قبل الأحداث التي شهدتها ليبيا ، وفي الفترة ما بين عامي 2011 و 2014 شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية مما ادي إلى الزيادة في معدلات التضخم، وتشير بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك تطورا كبيرا في عام 2016 مقارنة بالسنوات التي قبلها، حيث شهد هذا العام تضخماً كبيراً في أسعار سلع المستهلك نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الليبي وزيادة الاعتماد على الواردات، وبذلك سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضخماً كبيراً حيث ارتفع من 184.0 في الربع الثالث من عام 2015 ليصل إلى 239.9 في الربع الثالث من عام 2016، وفي عامي 2017 و 2018 بدأت بعض الاجراءات الاقتصادية في تحقيق استقرار نسبي، مما ساهم في تقليل معدل التضخم مقارنة بالسنوات السابقة، وفي عامي 2019 و 2020 واجه الاقتصاد الليبي تحديات بما في ذلك انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد – 19 ، مما اثر على الأسعار ومعدلات التضخم، أما في عامي 2021 و 2022 فقد شهدت هذه الفترة تحسناً نسبياً في الاستقرار الاقتصادي، مع الجهود لإعادة بناء الاقتصاد وتحسين السياسات المالية، وتواصلت هذه الجهود في عامي 2023 و 2024 مع توقعات بتحسين تدريجي في معدلات التضخم على الرغم من التحديات المستمرة.

²². يمن حماني، د. إبراهيم نصر اليمني، د. عبير فرحات، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي(كلية التجارة : جامعة عين شمس)،

2007، ص14.

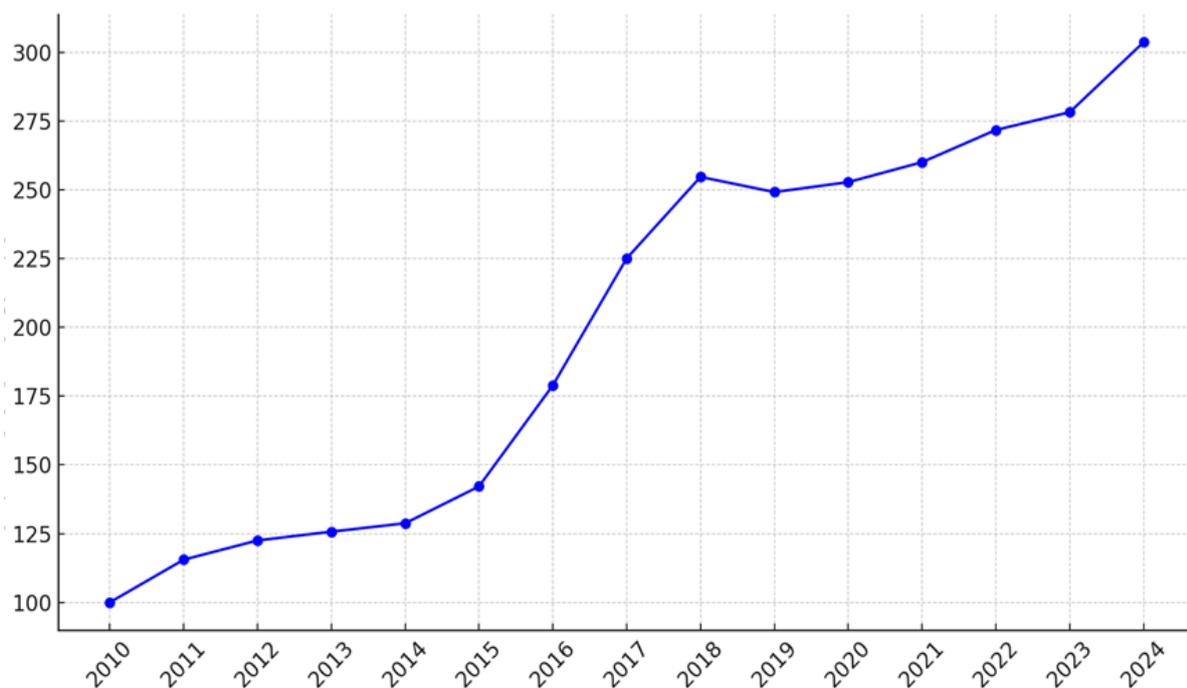
²³ - تقارير سنوية مختلفة لمصرف ليبيا المركزي

الجدول (2) يوضح معدل التضخم والأرقام القياسية للأسعار من الفترة (2010-الربع الثالث 2024)²⁴

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPL)	معدل التضخم السنوي (%)
2010	100	2.80
2011	115.52	15.52
2012	122.52	6.06
2013	125.71	2.61
2014	128.77	2.43
2015	142.16	10.40
2016	178.92	25.85
2017	225.09	25.80
2018	254.73	13.17
2019	249.22	2.16-
2020	252.83	1.45
2021	260.08	2.87
2022	271.81	4.51
2023	278.26	2.37
2024	303.70	2.30

ملاحظات: الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2010 معتمدة كخط اساس (100.00) البيانات الخاصة بعام 2024 تمثل القيم حتى ديسمبر.

الأرقام في الجدول السابق تبين الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار، حيث بلغ معدل التضخم دروته في 2015 و2016 حيث بلغ 25%، بينما كان معدل التضخم في عام 2014 هو 2.43% فقط، وبمقارنة معدلات الأسعار لعام 2016 مع السنوات التي لم تشهد ارتفاع كبير في معدلات التضخم سنة 2014 مثلاً، سوف نلاحظ إن معدل التضخم يصل إلى 178.92% بالنسبة للرقم القياسي العام للأسعار، وبالتالي فإن الارتفاع في معدلات الأسعار في سنة 2016 كبير جداً خاصة في أسعار السلع والخدمات الضرورية.



الشكل (2) يوضح تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من عمل الباحث بناءً على معلومات الجدول رقم (2)

²⁴الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم، المصرف المركزي، 2024

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية الليبية في مكافحة التضخم المطلب الاول: ادوات السياسة النقدية المستخدمة في ليبيا للفترة من 2010 إلى 2024

1 - سعر الصرف:

اعتمد المصرف المركزي سياسة تثبيت سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار، مما أدى إلى فجوة بين السعر الرسمي والسوق السوداء، خاصة بعد 2014. في عام 2017، كشف تقرير ديوان المحاسبة عن قيود على توفير العملة الأجنبية، مما ساهم في تنشيط السوق السوداء.²⁵

2 - الاحتياطي الإلزامي

فرض المصرف المركزي على المصارف التجارية نسبة احتياطي إلزامي للحد من السيولة وتنظيم النقد.²⁶

3 - إصدار العملة

قام المصرف المركزي بطباعة أكثر من 100 مليار دينار بين 2012 و2016، مما أدى إلى تضخم كبير في ظل انخفاض احتياطي النقد الأجنبي.²⁷

4 - عمليات السوق المفتوحة

تم استخدام هذه العمليات لكن بفعالية محدودة بسبب ضعف سوق الأوراق المالية الليبي.²⁸

5 - شهادات الإيداع الإسلامية

في عام 2024، بدأ المصرف العمل بشهادات مضاربة مطلقة وفق الشريعة الإسلامية لجذب السيولة.

6 - تنظيم شركات ومكاتب الصرافة

اتخذ المصرف خطوات لإعادة تنظيم شركات الصرافة وتحديث تراخيصها لتقنين السوق.

7 - إدارة الاحتياطيات الأجنبية

استثمر المصرف احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية لضمان سلامة وربحية الأصول.

8 - دور المقرض الأخير

يمنح المصرف المركزي تمويلات غير اعتيادية للمصارف التجارية عند الحاجة كملاذ أخير.

9 - نظام المقاصة الموحد

في 2024 تم تفعيل نظام المقاصة بين فرعي المصرف في طرابلس وبنغازي لتحسين الخدمات المصرفية.

10 - سحب فئة 50 دينار

أعلن في 2024 عن سحب الورقة النقدية فئة 50 دينار من التداول بحلول مايو 2025

المطلب الثاني: سياسات المصرف المركزي وتأثيرها على التضخم

بالنسبة للفترة من 2010 إلى 2014 (قبل وأثناء الأحداث) اعتمد المصرف على سعر صرف ثابت واحتياطيات نقدية قوية، مع سياسات نقدية محافظة، حيث أصبحت معدلات التضخم منخفضة نسبياً لم تتجاوز 5%،²⁹ مع دعم للسلع الأساسية.

²⁵ - مركز دعم القرار - تحليل السياسات الاقتصادية والنقدية في ليبيا (2024)

²⁶ - <https://cbl.gov.ly/ar/> - تقارير مصرف ليبيا المركزي السنوية (2012، 2016، 2020، 2023)

²⁷ - <https://www.eanlibya.com> - عين ليبيا - مجلس إدارة المصرف يناقش أدوات جديدة (2024)

²⁸ - مصرف ليبيا المركزي/ <https://www.marefa.org> - موسوعة المعرفة - مصرف ليبيا المركزي (2023)

²⁹ - مصرف ليبيا المركزي. (2021). التقرير السنوي 2020، ص. 45-60.

أما في الفترة من 2015 إلى 2020 (الانقسام السياسي والاقتصادي) فإن وجود مصرفين مركزيين لطباعة العملة بدون غطاء، ادي إلى أزمة في السيولة، وخلق فجوة بين السعر الرسمي والموازي. مما أدي إلى تجاوز التضخم 30%،³⁰ وتراجع حاد في القوة الشرائية. أما بالنسبة للفترة من 2021 إلى 2024 (محاولات الإصلاح والتوحيد) فقد كان هناك محاولات لتوحيد سعر الصرف وذلك عن طريق توحيد المصرف وضبط الإنفاق ، وهذا بدوره سيؤدي إلى استقرار نسبي في الأسعار، كما أن التضخم قد انخفض واصبح في حدود 10-15%³¹

المطلب الثالث : تقييم فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم وادواتها المستخدمة.

تقييم فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في الاقتصاد الليبي(2010-2024) شهدت ليبيا تقلبات حادة في معدلات التضخم خلال الفترة 2010 إلى 2024، حيث تأثرت بالعوامل السياسية والاقتصادية المختلفة، حيث بلغ معدل التضخم في 2010 حوالي 2.8%، في ظل استقرار نسبي، تم ارتفاعه في عام 2011 إلى 15.5% نتيجة الاضطرابات السياسية، وسجل معدل التضخم مستويات غير مسبوقه في عامي 2016 و 2017 حيث بلغت 25.8%، بسبب انخفاض قيمة الدينار الليبي وتراجع الإيرادات النفطية، وتراجعت معدلات التضخم تدريجيًا بين عامي 2018 و2020 إلى أن وصلت 1.45% في 2020. وشهدت بين عامي 2021 و 2023 استقرارًا نسبيًا، حيث بلغ المعدل 2.87% في 2021 و4.51% في 2022، وانخفض إلى 2.37% في 2023. ولكن عاد ليرتفع المعدل في عام 2024 إلى 2.7% في الربع الثالث، مدفوعًا بزيادة أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 4.1%.³²

أدوات السياسة النقدية المستخدمة

1. سعر الفائدة: حافظ البنك المركزي على سعر الفائدة الأساسي عند 3% منذ 2009، مما يشير إلى استخدام محدود.³³
2. سعر الصرف: تم تخفيض قيمة الدينار في 2021 من 1.44 إلى 4.48 دينار مقابل الدولار، مما ساعد على الاستقرار.³⁴
3. القيود على النقد الأجنبي: فرض البنك المركزي قيودًا على فتح الاعتمادات المستندية وشراء العملات، مع فرض ضريبة بنسبة 27% مؤقتًا.³⁵
4. الرقابة على الأسعار: تم تطبيق ضوابط على أسعار السلع الأساسية.

التحديات التي واجهت السياسة النقدية:

- لقد واجهت السياسة النقدية العديد من التحديات من أهمها:
- الانقسام المؤسسي بين فرعي البنك المركزي في طرابلس وبنغازي.
 - الاعتماد الكبير على النفط.
 - السوق الموازية للعملة.
 - ضعف البيانات الإحصائية.

المطلب الرابع: تقدير النموذج

أولاً: تم تقدير نموذج انحدار خطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لدراسة اثر عرض النقود (M2) وسعر الصرف (XCH) على التضخم (INF) خلال الفترة من 2010 إلى 2024 اعتماداً على 15 مشاهدة.

³⁰ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). (UNDP) تقييم الوضع الاقتصادي الليبي، ص. 12.

³¹ - البنك الدولي. (2023). تقرير ليبيا الاقتصادي، ص. 33-40.

³² - MacroTrends. "Libya Inflation Rate 1965-2025". p.22

³³ - LibyaReview. "What's Driving Libya's Inflation Increase in 2024?". 21 نوفمبر 2024

³⁴ - IMF. "Libya: 2023 Article IV Consultation". 2023

³⁵ - Trading Economics. "Libya Interest Rate".

5. IMF. "IMF Executive Board Concludes 2024 Article IV Consultation with Libya". 11 يوليو 2024

صيغة النموذج التقديري كما يلي:

$$INF = 8.37 + 0.00193 M2 - 7.35 EXCH + U$$

ثانياً تحليل النموذج:

القيمة الاحتمالية (p-value)	احصائية (t)	الخطأ المعياري (std.Error)	المعامل (Coefficient)	المتغير
0.000	6.34	0.000304	0.00193	M2
0.2568	1.19	6.174484	7.35	Xch
0.7361	0.344913	24.28465	8.376079	الثابت (c)

تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي لكل من عرض النقود وسعر الصرف على التضخم ضمن العينة المدروسة.

ثالثاً:

معامل التحديد 0.8775 يفسر النموذج فقط 88% من التغير في التضخم. المعامل المعدل: 0.8571 نفس التفسير السابق ولكن بعد التعديل. اختبار F 42.8904 مع قيمة احتمالية 0.000003 يشير إلى أن النموذج ككل معنوي احصائياً، أي أن المتغيرات المفسرة مجتمعة تساهم بشكل كبير في تفسير التغير في التضخم. احصائية داربن واتسون: 0.7332 تدل على وجود احتمال لوجود ارتباط تسلسلي بين القيم المتتالية للبواقي.

الاستنتاجات:

- 1 - النموذج جيد ويملك فدر تفسيرية عالية لكن فقط عرض النقود له تأثير معنوي واضح على مؤشر الاسعار بينما سعر الصرف والثابت ليس له دلالة إحصائية قوية في هذا النموذج.
- 2 - قوة جودة النموذج: يعبر عنه معدل مرتفع لمعامل التحديد ولكن هناك ارتباط تسلسلي محتمل - تقدير النموذج

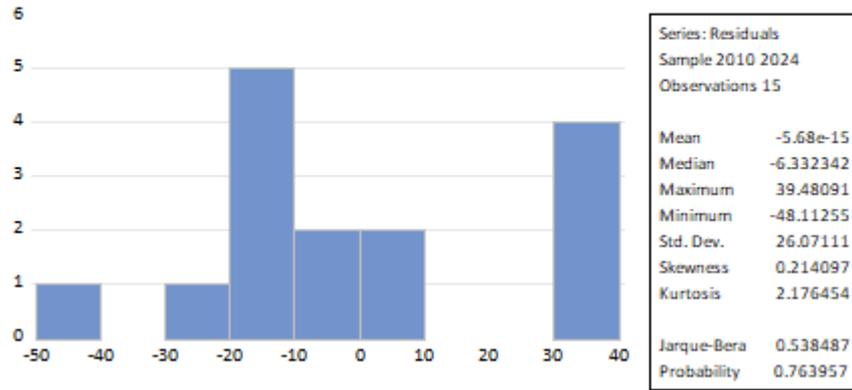
Dependent Variable: CPI
Method: Least Squares
Date: 04/26/25 Time: 21:47
Sample: 2010 2024
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.001930	0.000304	6.345247	0.0000
EXCH	7.352553	6.174484	1.190796	0.2568
C	8.376079	24.28465	0.344913	0.7361
R-squared	0.877524	Mean dependent var		211.0667
Adjusted R-squared	0.857112	S.D. dependent var		74.49623
S.E. of regression	28.16001	Akaike info criterion		9.690539
Sum squared resid	9515.836	Schwarz criterion		9.832150
Log likelihood	-69.67905	Hannan-Quinn criter.		9.689031
F-statistic	42.98926	Durbin-Watson stat		0.733233
Prob(F-statistic)	0.000003			

$$Inf = 8.37 + 0.0019M2 - 7.35Ex + u$$

t (6.34) (1.19)
 F(42) R2(87) Dw(0.73)

- اختبار التوزيع الطبيعي



- اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	5.015585	Prob. F(2,10)	0.0310
Obs*R-squared	7.511671	Prob. Chi-Square(2)	0.0234

- اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	5.073210	Prob. F(2,12)	0.0253
Obs*R-squared	6.872275	Prob. Chi-Square(2)	0.0322
Scaled explained SS	2.587173	Prob. Chi-Square(2)	0.2743

النتائج:

- 1- مر الاقتصاد الليبي بفترات من الاستقرار النسبي ثم دخل في حالة من التدهور الحاد نتيجة للانقسام السياسي، ليعود لاحقاً لمحاولات الإصلاح والتوحيد، وكل ذلك ترك بصمته على قيمة العملة ومعدلات الأسعار.
- 2- تعكس سياسات مصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة تأثير العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية. حيث شهدت البلاد تدهوراً في السياسة النقدية خلال الانقسام، بينما ساهمت جهود التوحيد لاحقاً في استعادة بعض الاستقرار، إلا أن التحديات ما تزال قائمة أمام المصرف في كبح التضخم.
- 3- تعكس الفترة من 2010 إلى 2024 تحديات كبيرة في التحكم بالتضخم في ليبيا، خاصة بسبب النزاعات السياسية والانقسامات المؤسسية. ورغم ذلك، تمكنت السياسة النقدية من تحقيق بعض النجاح، لا سيما بعد تعديل سعر الصرف في 2021. ومع استمرار الاعتماد على الأدوات غير التقليدية، تبقى الحاجة قائمة لتطوير أدوات السياسة النقدية وتفعيل التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية.
- 4- رغم التحديات، نجحت السياسة النقدية نسبياً في احتواء التضخم، خاصة بعد تعديل سعر الصرف في 2021. لكن الاعتماد على أدوات غير تقليدية يشير إلى محدودية فعالية الأدوات التقليدية.

- 5- أظهرت نتائج نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى أن عرض النقد (M2) يؤثر بشكل معنوي وموجب على معدل التضخم (CPI) ، حيث بلغت قيمة معامل التأثير 0.0019 عند مستوى معنوية (P-value = 0.0000) ، ما يعكس وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.
- 6- في المقابل، لم يكن لسعر الصرف (EXCH) تأثير معنوي على التضخم، حيث بلغت قيمة $P = 0.7361$ ، مما يشير إلى ضعف تأثير هذا المتغير في النموذج المدروس.
- 7- أظهر النموذج كفاءة عالية في التفسير، حيث بلغ معامل التحديد R^2 نحو 0.88، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 88% من التغيرات في التضخم خلال الفترة (2010–2024) .
- 8- أظهر اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعزز من مصداقية الفرضيات الإحصائية للنموذج.
- 9-

التوصيات:

- 1 – تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال تسهيل الاجراءات وتقليل البيروقراطية وتقديم حوافز ضريبية أو مالية للمستثمرين في القطاعات ذات الاولوية.
- 2 – تحسين بيئة الاعمال عبر توفير البنية التحتية الجاذبة وتسهيل الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- 3 – دعم القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا – الطاقة المتجددة والسياحة، كونها محركات محتملة للنمو الاقتصادي.
- 4 – الاستفادة من التجارب السابقة وتحليل اسباب التباطؤ في بعض الفترات لتفادي تكرارها مستقبلاً.
- 5 - يقترح إدراج متغيرات اقتصادية كلية أخرى قد تؤثر في التضخم، مثل الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، أو مستوى الأجور، مما قد يساهم في بناء نموذج أكثر شمولاً ودقة.

المراجع:

- 1 - ديب ميشيل (2005) : الاقتصاد النقدي والمصرفي ، بيروت ، دار النهضة العربية، 2005
- 2 - الرويلي صالح: السياسة النقدية وادارتها في الاقتصاد الاسلامي ، الرياض ، مكتبة العبيكان، 2004
- 3 - عبد الحميد الغزالي: السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي، 1990
- 4 - Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 12th Edition, Pearson. 2019
- 5 - سامي السيد: السياسة النقدية وادواتها في الاقتصاد المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2016 .
- 6 - Abel, Andrew Bernanke, Ben S, and Croushore, Dean. Macroeconomics, 10th Edition, Pearson, 2020
- 7 - Blanchard, Olivier. Macroeconomics, 7th Edition, Pearson, 2017
- 8 - عبدالعزيز اسماعيل: السياسة النقدية وادارة الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، 2018
- 9 - Cecchetti, Stephen G, and Schoenhoitz, Kermit L. Money, Banking, and Financial Markets, 5th Edition, McGraw – Hill, 2020
- 10 - عبد الحميد أحمد : الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر
- 11 - Samulson , P , A , Nordhaus, W, D . 2010. Economics (19th ed.) New York: Mcgraw – Hill
- 12 - السعيد مصطفى: مبادي الاقتصاد ، عمان ، دار الحامد، 2020
- 13 - الموسوي خالد: التحليل الاقتصادي الكلي، بيروت، دار الرشاد، 2017
- 14 - الرفاعي ساسي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية ، دمشق، دار اليقين، 2019
- 15 - يمن حماقي، إبراهيم نصر اليماني، عبير فرحات، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي (كلية التجارة : جامعة عين شمس)، 2007.

- 16 - تقارير سنوية مختلفة لمصرف ليبيا المركزي
17 - الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم، المصرف المركزي، 2024
18 - مركز دعم القرار - تحليل السياسات الاقتصادية والنقدية في ليبيا (2024)
19 - تقارير مصرف ليبيا المركزي السنوية (2012، 2016، 2020، 2023)
<https://cbl.gov.ly/ar/>
[مصرف ليبيا المركزي/https://www.marefa.org/](https://www.marefa.org/مصرف ليبيا المركزي)
20 - مصرف ليبيا المركزي. (2021). التقرير السنوي 2020
21 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). (UNDP) تقييم الوضع الاقتصادي الليبي
22 - البنك الدولي. (2023). تقرير ليبيا الاقتصادي.
23 - MacroTrends. "Libya Inflation Rate 1965-2025"
24 - LibyaReview. "What's Driving Libya's Inflation Increase in 2024" نوفمبر 2024
25 - IMF. "Libya: 2023 Article IV Consultation". 2023
26 - Trading Economics. "Libya Interest Rate".
26 - IMF. "IMF Executive Board Concludes 2024 Article IV Consultation with Libya". 11 يوليو 2024